

تفاؤل بالسودان وبعودته دولة طبيعية



(الميناء السوداني الأهم). سيعتمد الكثير مستقبلا على مدى قدرة النظام السوداني الجديد، الذي لم يتخذ شكله النهائي بعد، على تأمين الاستقرار الداخلي. يفترض حصول ذلك من منطلق عودة السودان دولة طبيعية... دولة متصالحة مع نفسها أولاً ذات مجتمع منفتح بعيدا عن فكر الإخوان المسلمين وعن وهم القدرة على ابتزاز العالم عن طريق إيواء إرهابيين ثم استخدامهم أوراق ضغط هنا أو هناك أو هناك. هذه لعبة انتهت وقتها. يبدو أن الشعب السوداني فهم ذلك باكرا ووضع حدا لنظام كانت له علاقة بكل شيء باستثناء ما هو حضاري في هذا العالم.

بين حين وآخر بين العسكريين والمدنيين، لكن الصحيح أيضا أن هناك إشارات تدعو إلى التفاؤل. من بين هذه الإشارات رد الفعل الشعبي على كل الخطوات التي اتخذتها السلطة الجديدة من أجل الوصول إلى رفع السودان عن قائمة الإرهاب الأميركية. لم يعد السودان دولة مارة. أكثر من ذلك، إنه يتعامل بحكمة وتعقل مع الملفات الإقليمية، بما في ذلك ملف سد النهضة وما يجري في إقليم تيغراي الإثيوبي. من الواضح أن منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي ذات أهمية كبيرة، وهي موضع تنافس بين القوى العالمية. هذا ما يفسر سعي روسيا إلى أن يكون لها وجود عسكري في بورتسودان

بانقلاب البشير ورفاقه بغطاء من حسن الترابي في حزيران - يونيو 1989، مروراً بانقلاب جعفر النميري في 1969. أدى انقلاب النميري المستوحى من التجربة الناصرية في مصر وغير مصر إلى تغيير في العمق جعل السودان يدخل دهاليز الأنظمة الدكتاتورية التي لا تعرف شيئا عما يدور في العالم المتحضر، على غرار ما حصل في ليبيا معمر القذافي أو في سوريا حافظ الأسد. يستاهل السودان كل مساعدة بعد الذي حصل من تطورات في سنة واحدة، أي منذ وضع البشير في السجن. صحيح أن أخطارا كثيرة ما زالت تحدد بالبلد، بما في ذلك التوتر الذي يظهر

لا تعيش على السمسمات وعلى الانتقال من موقف إلى آخر بسهولة ليس بعدها سهولة، أكان ذلك مع إيران أم مع تركيا... أو مع هذه الدولة العربية أم تلك. ما كان يميز نظام البشير هو تلك الميزة شخص عمر حسن البشير. ستكون السنة 2021 سنة مهمة بالنسبة إلى السودان، لا لشيء سوى لأنه سيتبين هل يستطيع البلد المضي في اتجاه تطوير نفسه على كل صعيد... أم يغرق مجددا في أزمنة الداخلية ذات التشعبات الكثيرة، بما في ذلك الانقسامات الدينية والعرقية والمناطقية؟

كان السودان يعيش طوال ثلاثة عقود في وضع غير طبيعي. لا وجود لمنطق آخر غير منطق الاحتفاظ بالسلطة. ليس معروفا إلى الآن، ما الذي يفسر استضافة أسامة بن لادن ثم طرده. كذلك الأمر بالنسبة إلى الإرهابي الفنزويلي كارلوس، الذي كان يعمل لدى "الجبهة الشعبية - جناح وبع حداد". انتهى الأمر بان سلم البشير كارلوس إلى السلطات الفرنسية التي تتهمه بقتل شرطين فرنسيين في باريس. لماذا آمن له الماوي ولماذا سلمه؟ هل هكذا تدار الدول؟

أمام السودان فرصة لتعويض ما فاتته في الماضي. كل ما عليه عمله هو الاستفادة من تجارب الماضي الممتد منذ الاستقلال. ما يدعو إلى التفاؤل ذلك التفاهم، في حدود المعقول، بين المدنيين والعسكر، بين حكومة مصطفى حمدوك والمجلس العسكري برئاسة عبدالفتاح البرهان. العسكر يظنون المدنيين والمدنيون يظنون العسكر. لم يحصل ذلك في تاريخ السودان الذي شهد انقلابات عدة منذ الاستقلال في 1956، بدءا بانقلاب إبراهيم عيود وانتفاء

أخرى، باستثناء مصر، فإن ما يشهده السودان من تغيير يوحي بوجود أمل في مستقبل أفضل للبلد وأمله. هذا يعود قبل كل شيء إلى أن السودان ابتعد إلى حد كبير عن الغوغائية التي ميزت شخص عمر حسن البشير. ستكون السنة 2021 سنة مهمة بالنسبة إلى السودان، لا لشيء سوى لأنه سيتبين هل يستطيع البلد المضي في اتجاه تطوير نفسه على كل صعيد... أم يغرق مجددا في أزمنة الداخلية ذات التشعبات الكثيرة، بما في ذلك الانقسامات الدينية والعرقية والمناطقية؟

السودانيون انتصروا بفضل رفضهم التخلف بكل أشكاله خصوصا تخلف الإخوان المسلمين الذين حوّلوا السودان إلى مزرعة في خدمتهم وفي خدمة شخص لا يهيمه سوى البقاء في السلطة بأي ثمن

انتقل السودان في مرحلة ما بعد البشير إلى بلد واعد يمتلك القدرة على التعااطي مع الواقع. لعل أكثر ما يدل على ذلك التوازن القائم بين العسكر والمدنيين والتقاء الجانبين عند نقطة الانفتاح على العالم بدل استمرار لعبة الابتزاز التي مارسها نظام البشير. سمح الانفتاح بإزالة اسم السودان من لائحة الدول الداعمة للإرهاب. هذه لائحة أميركية يسهل دخولها لكن يصعب الخروج منها. دفع السودان كل ما هو مطلوب منه ليعود دولة طبيعية

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

قبل سنة، انتهى حكم عمر حسن البشير في السودان. حكم استمر 30 عاما استطاع السودانيون التخلص منه مظهرين أنهم ما زالوا شعبا حيا، كما أنهم يمتلكون القدرة على مقاومة الظلم والصمود في وجهه. ما فعله السودانيون كان أقرب إلى معجزة من أي شيء آخر. المهم الآن هل في استطاعتهم استعادة بلدهم وإقامة نظام جديد يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التعااطي مع المتغيرات الإقليمية والدولية بعيدا تماما عن فكر الإخوان المسلمين. في النهاية، فشل الإخوان فشل ذريعا في تغيير طبيعة المجتمع السوداني كليا وذلك على الرغم من كل الجهود التي بذلها طوال ثلاثين عاما، بما في ذلك إقامة مدارس خاصة بهم... انتصر السودانيون، بفضل رفضهم التخلف بكل أشكاله، خصوصا تخلف الإخوان المسلمين الذين حوّلوا السودان إلى مزرعة في خدمتهم وفي خدمة شخص لا يهيمه سوى البقاء في السلطة بأي ثمن. لا تشبه شخصية البشير سوى شخصية بشار الأسد. ليس صدف أن يكون الرئيس السوداني المخلوع الشخصية العربية الوحيدة في هذا المستوى التي تقوم بزيارة لدمشق في مرحلة ما بعد شن النظام الأقوي حربه المكشوفة على الشعب السوري ابتداء من العام 2011. قبل ذلك، كانت هذه الحرب التي يشنها النظام السوري تركز على إذلال المواطن بكل الوسائل القمعية المتاحة. عمليا، وصل "الربيع العربي" إلى السودان متأخرا بتسع سنوات، ولكن على العكس مما حدث في بلدان عربية

لا يوهمكم خطاب البرلمانين الأوروبيين عن الحريات

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

بعض الأحيان، لكن تجدهم بحصرونها في مجال الرأي وحرية التعبير وعدد المعتقلين والمحتجزين من دون اعتبار للأجواء العامة وملاساتها السياسية والأمنية وحجم التهديدات التي تتعرض لها الدولة. يتجاهل عدد كبير منهم الجوانب الأخرى المتعلقة بهذه الإشكاليات، وربما تكون لبعضهم مواقف منصفة في التصدي لتجاوزات حدثت من قبل رجال الشرطة في مواجهة تظاهرات فئوية في بلدانهم، ويتفهمون أخطاء الشرطة الناجمة عن مواجهة الإرهاب ويجدون الأعداء لها، ويتخالفون عن القياس بهذه المسطرة في دول أخرى. كما أن طبيعة عمل البرلمان الرقابية والتشريعية ووضع الصفة التنفيذية في حوزة الحكومات يؤكدان غلبتها في تحديد الخيارات المتاحة في ملف حقوق الإنسان أو غيره.

ولذلك تظل مهمة البرلمان مقتصرة على الشجب والتنديد والرفض، ومهما تعاضلت أهمية التشريعات التي يصدرها يبقى تطبيقها مرهونا بمواعيد دقيقة وحسابات تقدرها هذه الحكومة أو تلك. لم تعد الصفة التشريعية لحالة الحريات كما كانت في أوجها سابقا، فالتراجع الحاصل على مستوى العالم، والتفاوت في التفسيرات والتبريرات، والتناقض أحيانا في التعامل مع الدول بموجب هذه الورقة، أضعف النسق القيمي لمعايير حقوق الإنسان التي تراجعت في أحاديث المسؤولين التنفيذيين.

وتتطوّر عندما تكون هناك دواع قوية للضغط، أو رغبة عارمة في تهدئة صخب يمكن أن يتزايد ويتحول إلى شرارة للنيل من بعض الحكومات الغربية التي لا تزال متشبثة بإعلاء منظومة القيم الإنسانية لتعزيز مكانتها السياسية.

أضعفت جراحة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في رده على حال حقوق الإنسان في مصر بحضور رئيسها عبدالفتاح السيسي مؤخرا، من حجج البرلمانات التي تريد تصديرها للمشهد الغربي، من غير ربطها بقائمة المصالح الاستراتيجية، ما يعني أن مواجهات حادة متوقعة قد تحدث بين الجانبين في الفترة المقبلة، ومرجح أن تكون فيها الغلبة لمن بيدهم الأمر والنهي والتنفيذ الفعلي.

بحة، فلم تقطع الدول الغربية علاقاتها مع روسيا أو الصين بسبب تجاوزات حقوق الإنسان في أي منهما، وهي كثيرة ومتنوعة.

خطاب البرلمانين الأوروبيين هو استجابة لدوافع معنوية أكثر منها سياسية فعدد كبير من نواب البرلمان الذين صوتوا على مشروع القرار لا يعلمون ما يجري في ملف حقوق الإنسان بمصر أو غيرها

ولن تفعل ذلك مع مصر التي كانت على يقين أنها قد تتعرض لانتقادات وربما ضغوط بسببه وسارعت بتطوير روابطها مع دول غربية عديدة وفي مجالات مختلفة، تحسبا ليوم يفتح فيه هذا الملف على مصراعيه. يجد برلمانيو أوروبا متعة سياسية في التطرق إلى قضايا حقوق الإنسان، والتي تصل إلى مستوى مرتفع في

الأخلاقية التي يحملها الحديث عن حقوق الإنسان معناها، لأن ثمة مغرمين بتحويلها إلى حصان طروادة لممارسة ضغوط سياسية على بعض الدول. تنزع مصر أو غيرها عندما يقرب البرلمان الأوروبي من ملف الحريات عموما، لأنها تدرك أن هناك تقوبا كبيرة به، تخشى من التركيز عليها إعلاميا، ما يجبر الحكومات على الاهتمام بها سياسيا، بالتالي التشكيك في القواعد التي شيدتها التوجهات المبنية على أن المصالح باتت مقدمة على حقوق الإنسان.

يمكن فهم انزعاج البرلمان المصري من هذه الزاوية، فهو يدرك أن السنوات المقبلة ربما يتصدر الحديث عن الديمقراطية ومناصرة المجتمع المدني جانبا من اهتمامات الدول الغربية، بما يشي أن التركيز مرتبط بوصول جو بايدين إلى البيت الأبيض. فطوال السنوات الماضية كان منصبا على المنظمات الحقوقية، وتتشكف البرلمان الأوروبي الحديث عنه الآن يشير لدى البعض إلى أنه تمهيد لدخول الحكومات على الخط. تتناهى هذه العلاقة مع المنطق الذي يتحكم في مفاصل القرارات الأوروبية، خاصة تلك التي تنتهج رؤى مصلحة

عاطفية سريتها إليهم منظمات حقوقية ليوحوا أنهم قادرين على التأثير في مجريات الأحداث. يتصور البعض أن هناك ازدواجية في الخطاب الأوروبي، أو أن الحكومات تتحدث بلسان والبرلمانات بلسان آخر، لأن هذه الحالة ليست جديدة، فقد كان العراق حقلًا كاشفا لهذه التجارب البغيضة، ولن تكون مصر هي الاستثناء الوحيد الآن، حيث درج حديث الحكومات على الاهتمام بالقضايا المادية التي لها علاقة بالمصالح المباشرة للدولة، واحتكرت تقريبا البرلمانات الأمور المعنوية.

لا يعني ذلك أن الأولى لا تتطرق لحقوق الإنسان والحريات، أو أن الثانية ممنوعة من الحديث عن السياسات والتوجهات، لكن النتيجة التي لخص إليها المراقبون لتصورات تبنها البرلمان الأوروبي أنه يميل إلى المزايدات، وعدد كبير من أعضائه مغرمون بالصخب، بصرف النظر عن الجدوى، ولا تهمهم الاستجابة الفورية. تبدو المسألة أقرب إلى الاستعراض السياسي من العمل الأصلي، لأن العناوين الجذابة والعبارة الفضفاضة التي تعزف على وتر المشاعر لن تجدي في تغيير تصرفات الدول، ما يفقد القيمة

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

دخل البرلمان الأوروبي على ملف الحريات في مصر من أبواب واسعة، حيث تبني الجمعة، مشروع قرار مطاط تطرق إلى كل ما له علاقة بحقوق الإنسان، ولم يترك شيئا كبيرا أو صغيرا إلا وإتته عليه، بدءا من مصرع الشاب الإيطالي جوليو ريجيني وحتى تحديد ما يجب أن تفعله القاهرة حيال المجتمع المدني وما يجب أن تتجنبه. لم تجرؤ حكومات دول أوروبية عديدة على رسم خارطة طريق لدول صغيرة، فما بالك إذا كانت توجد دولة استعدت ونسجت شبكة من المصالح مع دول غربية، اعترف الكثير من المسؤولين فيها صراحة بأن الصفقات أهم من حقوق الإنسان، وتطوير القواسم المشتركة أولى من الوقوف عند ما جرى من انتهاكات. استقبل خصوم القاهرة قرار البرلمان الأوروبي كأن هناك عقوبات فورية سيتم فرضها، أو أن فتحا جديدا لجراح مصرية عميقة سيتم تناقلها في العلن أمام العالم.

فسرت جماعة الإخوان ومن لفوا لفها من دول ومنظمات ووسائل إعلام القرار على أنه بداية النهاية للنظام المصري، ونسجوا قصصا خيالية، واستعادوا حكايات من الماضي للتدليل على أن مرحلة صعبة تنتظر القاهرة في علاقتها بالدول الغربية.

تتعامل البرلمان المصري مع القرار على أنه سقطة كبيرة، وأرغى وأزبد في بديهيات سياسية، وتناسى أن فماتيج الحل والعقد في يد الحكومات، التي لا تميل غالبا إلى تبني مواقف برلمانيين تنقسم معظمها بالشعبوية، وترمي إلى تدفئة مشاعر المواطنين من خلال ملف حقوق الإنسان، كوسيلة لضمان إعادة انتخابهم.

لا يوهمكم خطاب البرلمانين الأوروبيين في هذا الاتجاه، فهو استجابة لدوافع معنوية أكثر منها سياسية، فعدد كبير من نواب البرلمان الذين صوتوا على مشروع القرار الأخير، وهم 434 من العدد الكلي البالغ 685 عضوا، لا يعلمون ما يجري بدقة في ملف حقوق الإنسان بمصر أو غيرها، فقط انحرفوا في سردية

